مستقبل تنافس القوى العظمى العالمية بعد كورونا

برهان الدين ضوران *

ملخص: يتناول هذا البحث مستقبل تنافس القوى العظمى عالميًا بعد كورونا في ظلّ إعادة تأميم السياسة الدولية، حيث تولّت الدولة دورًا أكثر بروزًا، وقد استجابت البشرية للوباء على المستوى الوطني، فالدول وحدها لديها القدرة الإدارية اللازمة لتقديم المساعدة التي تشتدّ الحاجة إليها لمواطنيها. وبدلًا من ولادة نظام عالمي جديد، من المتوقّع أن ينتشر الاضطراب في فترة ما بعد الوباء. لا يمكن أن يكون هناك نظام جديد على الساحة الدولية بدون توزيع جديد للسلطة، وبدون اقتصاد ومعايير سياسية جديدة. لن تنخرط الدول الفردية في عمليات إعادة تقييم جذرية ما لم تكن يائسة بما يكفي من التحالفات الجديدة.

*جامعة ابن خلدون، تركيا

The Future of Global Superpower Competition after Corona

BURHANETTİN DURAN *

ABSTRACT *This paper examines the future of global superpower competition after Corona in light of the nationalization of international politics, as the state assumed a more prominent role, and humankind has responded to the epidemic at the national level. Only countries have the administrative capacity to provide the most needed assistance to their citizens. Rather than the birth of a new world order, the turmoil is expected to spread in the post-epidemic period. There can be no new order on the international scene without a new distribution of power, and without new economy and political standards. Individual states will not engage in radical reassessments unless they are desperate enough about new alliances.*

*İbn Haldun University, Turkey

رؤيـــة تركيـــة
2020-(3/9)
36- 21

DOI:10.36360/1560-009-003-003

المدخل:

مهّد عام 2019 الطريق أمام التطورات الرئيسة في السياسة العالمية والشؤون الداخلية التركية. ورغم أن هذا العام بدأ بمناقشة عامة ساخنة حول قرار الرئيس الأمريكي دونالد ترامب الانسحاب من سوريا، فإنّ السياسة الداخلية أصبحت مركز الاهتمام في تركيا؛ بسبب الانتخابات البلدية في 31 آذار (مارس)، وعملية إعادة الانتخابات البلدية في إسطنبول في 23 حزيران (يونيو) 2019.

دار النقاش العام في تركيا قبل الانتخابات البلدية حول مسألة "البقاء الوطني"، مع الإشارة إلى وجهات نظر الأطراف المختلفة بشأن مكافحة الإرهاب، ودعوة الرئيس رجب طيب أردوغان إلى فكرة "تحالف تركيا"، في حين برزت انتصارات حزب المعارضة الرئيس حزب الشعب الجمهوري في إسطنبول وأنقرة بشكل واضح في أعقاب الانتخابات.

في الوقت نفسه، ظل النزاع في سوريا المجاورة محور عمل أجندة السياسة الخارجية التركية. وقد أدّت هذه الأزمة إلى أبعاد متعددة؛ لتشمل تعاونات تركيا وتوتراتها مع الولايات المتحدة وروسيا، وأيضًا دبلوماسية الزعماء، وسلسلة من الاتفاقات.

كما أن جملةً من القضايا تركت بصمتها على العلاقات التركية الأمريكية، مثل التوترات حول قرار تركيا شراء نظام الدفاع الجوي S-400 من روسيا، والتهديد بالعقوبات الاقتصادية، ورفع تركيا من برنامج المقاتلات النفاثة F-35، والتكهنات حول تطبيق عقوبات CAATSA ضد تركيا، والاتفاق التركي الأمريكي على منطقة آمنة في الشمال سوريا، وعملية "نبع السلام".

وشملت البنود المهمّة الأخرى المدرجة في أجندة تركيا الدبلوماسية مؤتمرات قمة مجموعة العشرين، والأمم المتحدة، وحلف شمال الأطلسي، وكذلك الاتفاقات مع ليبيا في شرق البحر الأبيض المتوسط.

في الأيام الأخيرة من شهر كانون الأول (ديسمبر) 2019، ظهر فيروس كورونا COVID-19 في ووهان، في الصين، لينتشر في العالَم، ويسبّب وباءً عالميًّا، وأثار تفشّي الفيروس، الذي ضرب الصين وإيران وأوروبا، وأخيرًا، الولايات المتحدة- أزمة اقتصادية عالمية يمكن أن يمتدّ تأثيرها إلى ما بعد عام 2020، وهذا يجعله واحدًا من أكثر التطورات تأثيرًا في القرن الحادي والعشرين، إلى جانب الهجمات الإرهابية في 11 أيلول (سبتمبر) 2001، والأزمة المالية لعام 2008.

وفي هذا الصدد، ليس هناك شكّ في أن وباء كورونا سيدخل التاريخ باعتباره أكبر كارثة في القرن الحادي والعشرين. وقد كان التقييم الأوّلي حول الوباء، الذي أجبر البشرية جمعاء على "التباعد الاجتماعي" هو أنّه غيّر حياتنا بشكل دائم.[1] وحقًّا، فإن التمييز بين الفترات بمصطلح ما قبل "كورونا" وما بعدها قد حلّ بالفعل محلّ فكرة أو مصطلح ما قبل وما بعد أيلول (سبتمبر).

إنّ هذا الوباء الذي نشأ في الصين ضرب بعض أغنى دول العالم في غضون فترة زمنية قصيرة. وشهدت الولايات المتحدة وإيطاليا وإسبانيا وفرنسا أعدادًا أكبر في الوفيات من أجزاء أخرى من العالم.

إن المقارنة الشائعة بين كورونا والإنفلونزا الإسبانية في الفترة 1918–1919، التي أودت بحياة حوالي 50 مليون ضحية– تبدو منطقية؛ بسبب التأثير السلبي السابق في الحياة اليومية والاقتصادات الوطنية والمؤسسات الدولية.[2] إن اضطرار الاقتصادات الرائدة في العالم إلى الكشف عن حزم الإنقاذ التي تبلغ قيمتها عدة تريليونات من الدولارات في الأشهر الأولى من عام 2019 وحده يشهد على خطورة الأزمة الاقتصادية المستمرة/ المتوقعة.

إن الأثر الاقتصادي المقدّر لوباء كورونا أكثر خطورة من الأزمة المالية لعام 2008، وحتى الكساد الكبير، والتوقعات في النواحي غير الاقتصادية هي أيضًا سلبية تمامًا

إن الأثر الاقتصادي المقدّر لوباء كورونا أكثر خطورة من الأزمة المالية لعام 2008، وحتى الكساد الكبير. كما أن هناك نقطة أخرى مهمّة، وهي أن التوقعات في النواحي غير الاقتصادية هي أيضًا سلبية تمامًا، مثل: إنشاء سلاسل إمداد بديلة، والاضطرابات السياسية، وانهيار الدول الهشّة، وتعميق المأساة الإنسانية في مناطق الصراع، وموجات جديدة من الهجرة غير النظامية، وصعود القومية الشعبوية، وظهور كتل جديدة، وانتشار التقنيات الرقمية، وصعود الاستبداد على حساب الديمقراطية.

أُعِيد تأميم السياسة الدولية، وتولّت الدولة دورًا أكثر بروزًا، حيث استجابت البشرية للوباء على المستوى الوطني، فالدول وحدها لديها القدرة الإدارية اللازمة لتقديم المساعدة التي تشتدّ الحاجة إليها لمواطنيها.[3]

رغم أنه جرت إدارة الوباء على المستوى المحلّي، إلا أن تأثيره السلبيّ حول العالم أدّى إلى وصفه بأنه "معلم تاريخي" بين المرحلتين الأولى والثانية من العولمة. في هذه المرحلة الجديدة، التي يسمّيها روبرت د. كابلان "العولمة 2.0"، سيُعَدّ كورونا "ظاهرة سياسية واقتصادية ونفسية" توجّه معظم التوترات الجيوسياسية. سيؤدي الوباء إلى اختبار "الاعتماد المتبادل" لتشجيع الدول على تحقيق الاكتفاء الذاتي في القطاعات الإستراتيجية.[4] ولكن هذا لا يعني أن العولمة تقترب من نهايتها.

بدلًا من ذلك، سيجري تسريع التقدم نحو "عولمة جديدة ومختلفة ومحدودة أكثر".[5] مرة أخرى، ترتبط أوجه التشابه المتصوّرة بين حقبة ما بعد الوباء وفترة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية بتوقّع حدوث شكوك طويلة المدى ومتعدّدة الأبعاد، مع الأخذ في الاعتبار أن فترة ما بين الحربين غذّت القومية والعنصرية، وهذا أدّى إلى الكساد الكبير، وفي نهاية المطاف، في الحرب العالمية الثانية، وصلت "الفوضى" المتوقعة إلى مستوى ينذر بالخطر فيما يتعلق بمنافسة القوى العظمى والسلام العالمي.

وتجدر الإشارة إلى أن النظام العالمي لما بعد الوباء لن يكون هو نفسه. ومع ذلك، هذا لا يعني بالضرورة أن عالمًا جديدًا سينشأ بعد كورونا. وبدلًا من ذلك، كما تجادل هذه الورقة،

فإن النظام الدولي سيدخل فترة جديدة، حيث التوزيع العالمي للقوّة في ظلّ النطاق العالمي بين الولايات المتحدة والصين، وفي ظلّ عملية الحوكمة العالمية وهيكلتها سيُعاد تشكيل النظام الدوليّ.

(نظام/ لانظام) عالمي جديد!

تؤدّي محاولات استيعاب التأثير المحتمل لوباء كورونا على الفور إلى التساؤل عما إذا كان سيجري استبدال النظام العالمي الليبرالي، الذي ظهر بعد الحرب الباردة، وزُعِم أنه تراجع في السنوات الأخيرة. من حيث توزيع القوة، فإن النظام العالمي الحالي هو حالة تعددية الأقطاب متجذّرة في تفوّق الولايات المتحدة. إن ظهور الصين بوصفها قوة عظمى لتحلّ محلّ الولايات المتحدة بعد جائحة كورونا على المدى القصير أو المتوسط لا يبدو واقعيًّا. مرة أخرى، بالرغم من أن الولايات المتحدة أسهمت في تآكل المعايير الليبرالية، التي صاغتها في المقام الأول، من خلال سياساتها الخاصة، فإنه لا يمكن القول إن الصين لديها القدرة على إقامة نظام جديد من حيث معايير الاقتصاد السياسي العالمي

والدولي التي يقوم عليها النظام الدولي الحالي.[6] في غضون ذلك، يمكن القول إن الاتحاد الأوروبي يعاني نقصًا في السياسة والقيادة، بسبب اعتماده المستمر على الولايات المتحدة، عندما يتعلّق الأمر بدعم النظام الليبرالي. أخيرًا، يبدو أن روسيا أيضًا تفتقر إلى القدرة على إنشاء نظام بوصفها قوة عظمى.

يؤكد جوزيف س. ناي أيضًا أن فكرة جائحة كورونا التي تؤدي إلى "نظام عالمي جديد" مبالَغ فيها. وهو لا يعتقد أن العولمة، التي بدأت تحت القيادة الأمريكية بعد عام 1945، ستنتهي، أو أن الصين ستحلّ محلّ الولايات المتحدة لتكونَ قوة عالمية. وبحسب ناي، لا يمكن للصين أن تجرّد الولايات المتحدة من قيادتها من حيث القوة الصلبة أو الناعمة، ويزعم أن الوباء يمكن أن يؤدّي إلى عالَم أفضل إذا كان الرئيس الأمريكي سيعزّز التعاون، ويلجأ إلى القوة الناعمة، ويحذّر من أن التصرّف بالعكس سيؤدّي إلى أن تكون الشعبوية القومية والاستبداد أقوى.[7]

إن التأثير الجيوبوليتيكي لوباء كورونا هو "التسريع" بدلًا من "إعادة تشكيل التاريخ"، كما يفترض ريتشارد هاس، وبحسب هاس، من المتوقَّع أن يؤدي هذا الوباء إلى عصر من عدم اليقين، مثل الذي ساد في فترة ما بين الحربين، بدلًا من التعاون بعد الحرب العالمية الثانية.[8] وهذا يعني استمرار تراجع القيادة الأمريكية، وزيادة إضعاف التعاون العالمي، وتحويل العديد من الأنظمة السياسية إلى دول (فاشلة)، وتعميق التنافس على القوى العظمى.

وفي الوقت نفسه، ستشارك الولايات المتحدة والصين، بوصفهما اللاعبين اللذين لهما أكبر تأثير على مستقبل النظام الدولي، في منافسة شرسة ومتعدّدة الأبعاد، بدلًا من التعاون، بعد الوباء، ويمكن أن يمتدّ ذلك إلى شنّ حرب فيروسات، إضافة إلى الحروب التجارية الجارية، وبعبارة أخرى، سيزداد الاضطراب.

أدّى الوباء إلى طفرة تحولية في المخاوف الأمنية، شجّعت الدول على حماية قطاعاتها الإستراتيجية لتصبح مكتفية ذاتيًّا، وللتوضيح، لن تقتصر هذه السياسة على الاستثمارات الجديدة في قطاع الرعاية الصحية؛ لتجنب الاضطرار إلى التوسّل إلى بلدان أخرى للحصول على الكمامات الطبيّة، أو أجهزة التنفس الصناعي في الأوبئة المستقبلية. ففي مجموعة واسعة من القطاعات، بما في ذلك الاتصالات السلكية واللاسلكية والصناعات ذات التقنية العالية- ستضطر جميع الحكومات الوطنية إلى مضاعفة جهودها؛ لتأمين قدرات مؤسساتها الوطنية.

توسِّع هذه الطفرة الأمنية المنافسة القوية على السلطة إلى المجالات الجديدة، بما في ذلك "مناقشة النموذج". في الواقع، يشير روبرت د. كابلان إلى أن الوباء كشف عن الطبيعة الهشّة للعالم الغربي، ويجادل بأن الأنظمة الاستبدادية في الصين وروسيا أجبرت بيروقراطياتها وشركاتها على العمل بوصفها أذرعًا لحكوماتها الوطنية.[9] ووفقًا لكابلان، فقد أعاد هذان البلدان تحديد منافسة القوة العظمى، والمعنى الكلاسيكي/ الغربي للحرب، وهذا يجعل الأمر الأكثر أهمية هو كيفية رد الغرب، أي الولايات المتحدة. وأشار إلى أن الوباء خلق وعيًا عالميًّا، وأوصى بأن يستجيب الغرب من خلال تعزيز تحالفاته، وتهدف هذه التوصية أيضًا دفاعًا عن الديمقراطيات الغربية إلى أن تكون التحالفات بمثابة درع ضد الأنظمة الاستبدادية، التي يمكن أن تزداد قوة.

هل يكمن أن يتّسع الاستقطاب القائم على التحالفات في المستقبل، كما يقول كابلان؟ أم ستستمر المنافسة، من خلال قيام كل قوة عظمى ببناء علاقات ثنائية حول نفسها؟ من الصعب التحديد، ولكن الواضح هو أن توقُّع التعاون الدولي أضعف بكثير من تكثيف الصراع على السلطة. ويرتبط هذا مباشرة بانحسار القيادة الأمريكية، وتصعيد الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والصين، واستمرار مشكلات الاتحاد الأوروبي.

تراجع القيادة الأمريكية:

إن السؤال عن كيفية تأثير دونالد ترامب، الذي تنازل عن القيادة العالمية للولايات المتحدة بناءً على شعار حملته، "أمريكا أولًا"- في النظام الدولي، والسؤال عن التنبؤات حول التأثير المحتمل للوباء- مترابطان. في الواقع، إن تراجع القيادة الأمريكية يحمل معه مسؤولية بشكل مباشر عن الجهود التي تبذلها الحكومات الوطنية للإصلاح في مواجهة جائحة كورونا. ظهر إخفاق الرئيس ترامب في قيادة المعركة ضد الفيروس، وإخفاقه في اتّخاذ أي خطوات دبلوماسية، باستثناء إلقاء اللوم على الصين، وهذه علامات جديدة تؤكد الادعاء بأن النظام العالمي الليبرالي كان في حالة انهيار، وهو الأمر الذي كان شائعًا في السنوات الأخيرة.

تعرّض ردّ فعل إدارة ترامب تجاه الوباء لانتقادات؛ لسببين: أولًا، اتّهم النقّاد الرئيس ترامب بالتقليل في البداية من الأزمة، وجرت المجادلة بأن نظام الرعاية الصحية الأمريكي كان أداؤه ضعيفًا خلال الوباء. ثانيًا، أكّدت الانتقادات أن الولايات المتحدة أخفقت في قيادة العالم ضد فيروس كورونا- وهي قضية أعمق بكثير، ويذكر النقّاد أن الرئيسينِ الأمريكيين السابقين: جورج دبليو بوش وباراك أوباما كانا قادرين على تنسيق

الاستجابة الدولية للأزمة المالية لعام 2008 من خلال تعبئة مجموعة العشرين، بالرغم من تراجع تأثير واشنطن العالمي. ويجادل المنتقدون بأنّ السياسة الخارجية لإدارة ترامب مسترشدة بمبدأ أمريكا أوّلًا، ألحقت أضرارًا بالغة بالبلاد خلال الوباء، وستستمر في إلحاق الضرر بمصالح الولايات المتحدة في فترة ما بعد الوباء. ووفقًا للمنتقدين، فإن السبيل للخروج من الأزمة الحالية أن تدرك الولايات المتحدة أن التعاون العالمي أساسي لكسب الحرب ضد فيروس كورونا وقيادة هذا الجهد.[10] يعتقد المحللون، ومنهم هنري كيسنجر، وكولين هـ. كال، وأريانا بينجوت، أن خيار "بناء مؤسسات ومعايير وتحالفات دولية" متاح للولايات المتحدة اليوم، كما كان بعد الحرب العالمية الثانية. بدعوة الولايات المتحدة إلى تولي القيادة العالمية ضد الوباء، يساور الخبراء الأمريكيين القلقُ من أن الصين ستكون لها اليد العليا في صراع القوة العالمي. يحذر كيرت كامبل وراش دوشي من أن بكين تتقدم خطوة نحو القيادة العالمية، ويجادلان بأن الولايات المتحدة ستختبر فيما يُسمّى في الأدبيات "لحظة السويس" ما لم تستجب للأزمة الحالية من خلال تعبئة دول مجموعة السبع ومجموعة العشرين.[11] وبعبارة أخرى، يعتقدان أن الولايات المتحدة تواجه تحدّيًا قد يحرمها من قيادتها العالمية، على غرار ما حدث للمملكة المتحدة بعد أزمة السويس في عام 1956.

مستقبل التنافس بين الولايات المتحدة والصين:

صبّ وباء كورونا الوقود على نار الجدل حول المنافسة بين الولايات المتحدة والصين، حيث أصبحت الصين، تحت قيادة شي جين بينغ، أكثر طموحًا بوصفه زعيمًا يؤمن بتفوق نموذج رأسمالية الدولة، الذي يقترن مع الاستبداد الرقمي، وهو الأمر الذي أصبح حجة شائعة في السنوات الأخيرة. وتغذي نفس الحجة المخاوف في واشنطن من أن أوجه القصور المحلية والدولية للرئيس ترامب على خلفية الوباء ستؤدي إلى تولّي الصين زمام المبادرة في المنافسة.

في واقع الأمر، أشار مقال رأي ظهر في صحيفة واشنطن بوست في 8 نيسان (إبريل) 2020 إلى أن رد الفعل ضد بكين لم يقتصر على ترامب ومؤيديه.[12] ووفقًا لاستطلاع رأي، استُشهِد به في هذا المقال، كانت هناك فجوة بين السياسة الحزبية في واشنطن وتصور الشعب الأمريكي للصين. وبهذا المعنى، بدا أن الجمهوريين والديمقراطيين على حدّ سواء تغلبوا على خلافاتهم لإلقاء اللوم في مسألة تفشي فيروس كورونا في بكين، وعلاوة على ذلك، اتّفق

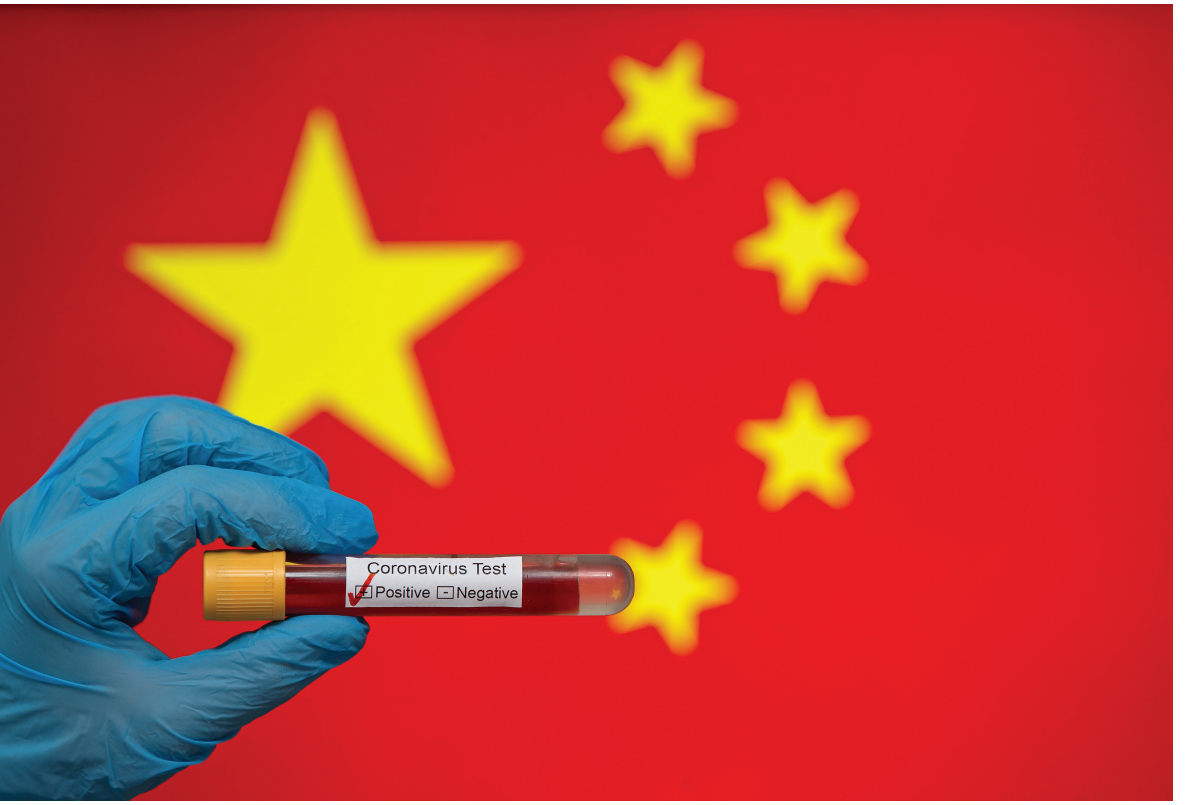

أنصار الحزبين السياسيين الرئيسين على أن الولايات المتحدة بحاجة إلى "سياسة أقوى وأكثر واقعية تجاه الصين".

من الواضح أن الرئيس ترامب أصرّ على الإشارة إلى فيروس كورونا باعتباره فيروس ووهان؛ لإرساء أسس مواجهة مع الصين، مع التركيز على الانتخابات الرئاسية الأمريكية لعام 2020. مع ترك السياسة الحزبية جانبًا، سيكون من غير الواقعي أن نتوقع من الشعب الأمريكي التوقف عن لوم الصين التي ادّعت مؤخرًا أن الجنود الأمريكيين جلبوا الفيروس إلى ووهان. وقد يؤثّر التأثير المحتمل للوباء في الاقتصاد الأمريكي أيضًا، على نحو لا رجعة فيه، في تحويل الرأي العام الأمريكي فيما يتعلق بالصين. إذا تحوّلت الصين (أو الحزب الشيوعي الصيني) إلى سياسة "الآخر" في التعامل مع الأمريكيين العاديين، فإن فكرة "حرب باردة جديدة بين قوتين عظميين"، التي سبقت الوباء، يمكن أن تتجذر، وعلى أرضية أكثر صلابة. حتى إذا أصبح المرشح الديمقراطي هو الرئيس المقبل للولايات المتحدة، فقد يبدو أن المنافسة بين الولايات المتحدة والصين على القيادة العالمية والهيمنة ستكون شديدة.

وقد تحولت المنافسة أيضًا مِن مسألة مَن سيكون أداؤه أفضل ضد جائحة فيروس كورونا، إلى نزاع أيديولوجي حول "القيادة والنموذج الأكثر نجاحًا". أصبح الصراع، الذي بدأ بخلاف حول الوصف الصحيح للفيروس، منذ ذلك الحين منافسة بين الأنظمة الديمقراطية والسلطوية من حيث الأداء والقيادة. تنافس وسائل الإعلام الأمريكية ضد بعضها البعض لتحميل الصين وحكومتها الشيوعية "المسؤولية" عن الوباء وإعلانها دولة "غير صالحة للقيادة العالمية". وجرى الإعلان على الفور عن أنّ بكين "رجل آسيا المريض"، وأُلقِي باللوم عليها "بالافتقار إلى الشفافية كحكومة استبدادية" في مسألة الوباء. وقد استجابت الصين بدورها للأزمة من خلال بناء مستشفيات كبيرة، وفرض حجر صحي على ووهان لاحتواء الفيروس. وفي الوقت الذي أدارت فيه الدول ذات الوزن الثقيل في الاتحاد الأوروبي ظهورها لإيطاليا المنكوبة بالوباء، سلّمت الحكومة الصينية الإمدادات الطبية إلى إيران وإيطاليا وبلجيكا وصربيا. ونتيجة لذلك، حوّلت بكين صورتها الدولية، وحوّلت نفسها إلى بلد يساعد العالم في التعامل مع فيروس كورونا- بدلًا من النظر إليها كأصل الوباء فحسب. وردًّا على وصف الإدارة الأمريكية بأنه فيروس الصين، أكدت بكين أن مجموعة من الأفراد العسكريين الأمريكيين، الذين زاروا ووهان في أكتوبر 2019، جلبوا الفيروس إلى الصين. من خلال تأكيد أهمية التضامن في مكافحة الفيروس، عزت الحكومة الصينية "نجاحها" وربطته بتفوق نظامها الاستبدادي.

بالرغم من الجهود الإنسانية التي تبذلها الصين خلال جائحة كورونا، لا تزال البلاد تواجه انتقادات في الولايات المتحدة وأوروبا. ويشدّد منتقدوها على أن الوباء نشأ في ووهان، ويجادلون بأن بكين أبقت المجتمع الدولي في الظلام، مستشهدين بالبيان الأولي لمنظمة الصحة العالمية بأن الشخص المصاب لا يمكن أن يصيب الآخرين.[13] في واقع الأمر، فإن الادعاء بأن الصين تعتزم أداء دور أكثر بروزًا في السياسة العالمية بعد جائحة كورونا يزداد شعبية. ولا شك أن الرئيس ترامب يقود هذا التغيير، ويطوّر سياسة إدارته حول هذا الاتهام. وقد علّق ترامب -الذي اتّهم منظمة الصحة العالمية بالتحيز المؤيِّد للصين والفشل في التحقيق بشكل صحيح في كيفية انتشار الفيروس في ووهان- إسهامات واشنطن المالية لتلك المنظمة.[14]

إضافة إلى الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، ظهرت فرنسا بوصفها منتقدة للحكومة الصينية. في مقابلة مع الفاينانشيال تايمز، شدّد الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون على أنه لم يكن من السذاجة بما يكفي الاعتقاد بأن الصين تدير الأزمة بنجاح أكبر من الآخرين، محذِّرًا من أن المجتمع الدولي لا يعرف كلّ ما يحدث في الصين.[15] من الممكن القول، مع ذلك، إن ماكرون وجد نفسه في مأزق بسبب اعتماد بلاده على المصانع الصينية لأطقم الاختبار

والأقنعة الطبّية. لذلك، سيكون من غير الواقعي توقّع أن ينتقد الرئيس الفرنسي بكين بقوة مثل دونالد ترامب. في الواقع، أيّد ماكرون مشروع مبادرة الحزام والطريق الصيني بإخبار الصحفيين بعد اجتماعه في 26 مارس 2020 مع شي جين بينغ أن شراكة أوروبا مع الصين كانت مثالًا على التعددية.[16] والسبب وراء تصرفات فرنسا هو حاجة دول جنوب أوروبا إلى الاستثمارات الصينية للتغلب على الأزمة الاقتصادية.

> **"من المهمّ ملاحظة أنّ عددًا غير قليل من الخبراء يؤكّدون أن المنافسة بين الولايات المتحدة والصين لا تؤدي بالضرورة إلى مواجهة حتمية؛ حرب باردة جديدة."**

في أعقاب جائحة كورونا، كان هناك ارتفاع ملحوظ في عدد التعليقات الأمريكية التي تدّعي أن الصين لديها طموح لفرض نظام عالمي جديد على المجتمع الدولي. يبدو أن معظم المراقبين يتفقون على أن الصين برزت خصمًا إستراتيجيًّا خطيرًا، واستغلت فيروس كورونا بوصفه فرصة.[17] ومن الأمثلة على ذلك الرأي القائل: إن بكين سيطرت على وكالات الأمم المتحدة، بما في ذلك منظمة الصحة العالمية؛ لتقويض نظام الأمم المتحدة من الداخل. ومع ذلك، من المهمّ ملاحظة أنّ عددًا غير قليل من الخبراء يؤكّدون أن المنافسة بين الولايات المتحدة والصين لا تؤدي بالضرورة إلى مواجهة حتمية؛ حرب باردة جديدة. يعترف جوزيف ناي، من بين آخرين، بضرورة معاقبة الصين بسبب الاعتداءات السيبرانية والممارسات التجارية غير العادلة، ولكنه يدعو إلى التعاون ضد الموجات المستقبلية لوباء كورونا، جنبًا إلى جنب مع تغيّر المناخ، بين الولايات المتحدة والصين بالرغم من صراع القوة التقليدي. كما حثّ البلدين على وقف تصعيد الحرب الدعائية، وتقديم إسهامات سخية لصندوق الأمم المتحدة لمواجهة كورونا، وتبادل المعلومات لمكافحة الفيروس.[18] لتوضيح الأمر، ليس هناك سبب لافتراض أن دعوة ناي ستظل ذات مغزى إذا فاز دونالد ترامب في نوفمبر 2020. ولكن إذا فاز المنافس الديمقراطي في الانتخابات، فإن الولايات المتحدة ستظلّ تجد صعوبة في التغلب على التحديات الهيكلية، بدءًا من حالة اقتصادها، من أجل عكس اتجاه تراجع قيادتها العالمية.

أزمة الاتحاد الأوروبي المتفاقمة:

رغم صعوبة التنبؤ بمستقبل تنافس القوى العظمى، إلا أنه من السهل نسبيًّا القول: إن الاتحاد الأوروبي، الذي تأثّر سلبًا بالأزمة المالية لعام 2008، وقضية "بريكست"، وأزمة

اللاجئين، لا يمكنه المضي قدمًا دون إجراء تغييرات معينة بعد الوباء. ظهرت الأزمة داخل الاتحاد لأول مرة عندما رفض أعضاء الاتحاد الأوروبي إرسال الإمدادات الطبية إلى إيطاليا وإسبانيا، حيث أودى الوباء بحياة الناس أكثر من أي مكان آخر.[19] ومع ذلك، لا تقتصر مشكلات الاتحاد على أزمة الرعاية الصحية المستمرة. إن مسألة الانتعاش الاقتصادي بعد الوباء، التي تمثل البعد الثاني للأزمة الأوروبية- تغذّي مخاوف أكثر خطورة في جنوب أوروبا. دعا رئيس الوزراء الإيطالي جوزيبي كونتي ألمانيا وهولندا إلى الابتعاد عن طرق تفكيرهما القديمة، ودعا الاتحاد الأوروبي إلى تقديم "استجابة قوية وموحّدة باستخدام أدوات استثنائية" لوباء كورونا. وشدّد كونتي على أن أزمة الفيروس تمثّل تحدّيًا تاريخيًّا لأوروبا، وأكّد أن "الروح الأوروبية القوية" هو مفتاح التغلب على المشكلات الملحة، وحذّر رئيس الوزراء الإيطالي من أن الإخفاق في اتخاذ إجراء مناسب سيؤدي إلى فقدان الثقة الكاملة بين مواطني بلاده في الاتحاد الأوروبي، وزيادة تمكين الحركات اليمينية المتطرفة في أوروبا.[20] وبعبارة أخرى، كان السؤال الحقيقي هو مَن سيدفع فاتورة جائحة كورونا في أوروبا؟ وبالمثل، جادل رئيس الوزراء الإسباني بيدرو سانشيز بأن أوروبا نفسها كانت مهدّدة، محذّرًا من أن "اتحادنا سينهار" في غياب التضامن،[21] وشدّد الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون أيضًا على أن الشعبويين سيخرجون منتصرين في إيطاليا وإسبانيا وربما في فرنسا إذا أخفق أعضاء الاتحاد الأوروبي الأكثر ثراء في دعم البقية. وأشار إلى أن الأغنياء في الاتحاد الأوروبي يتحملون مسؤوليات أكبر من غيرهم في إدارة أزمة كورونا، وجادل بأن الوقت قد حان للاتحاد ليقرّر ما إذا كان مشروعًا سياسيًّا أو سوقًا مشتركة: "أعتقد أنه مشروع سياسي. إذا لم نتمكن من دفع الاتحاد الأوروبي إلى الأمام، فستكون مجموعة اليورو وفكرة أوروبا معرّضتينِ لخطر الانهيار".[22]

تتطلع دول البحر الأبيض المتوسط -كإيطاليا وإسبانيا- التي لم يكن أداء اقتصاداتها الوطنية جيدًا قبل جائحة كورونا أيضًا، وحتى فرنسا- إلى دول شمال أوروبا، بدءًا من ألمانيا وهولندا، للحصول على حلّ. إذا ثبت أن هذين البلدين غير راغبينِ في معالجة الأثر الاقتصادي للوباء على أوروبا، فمن المحتمل حدوث انقسام خطير بين دول القارة الشمالية والجنوبية.

بالرغم من أن قرار وزراء مالية الاتحاد الأوروبي في 7 نيسان (إبريل) 2020 بالموافقة على حزمة إنقاذ بقيمة 500 مليار يورو كان خطوة إيجابية، إلا أنه من الواضح أن هناك حاجة إلى مزيد من التضامن. وقد أكّد رئيس المفوضية الأوروبية أورسولا فون دير لين، وهو يشهد الأزمة المتفاقمة للاتحاد الأوروبي- أن الدول الأعضاء بحاجة إلى تخصيص المزيد من الموارد للانتعاش الاقتصادي، ودعت إلى "خطة مارشال لأوروبا".[23]

بالرغم من أن هذه الفكرة تبدو رائعة على الورق، إلا أنه من غير الواضح مَن الذي سيدفع مقابل خطة مارشال الجديدة؟ هناك 3 دول مرشّحة واضحة: الولايات المتحدة والصين وألمانيا. إذا فاز دونالد ترامب بالانتخابات الرئاسية الأمريكية لعام 2020، فينبغي أن يُتوقَّع منه تعزيز القومية والعزلة بدلًا من تحمّل هذا العبء الثقيل. أمّا إذا فاز الديمقراطيون فسوف يمكنهم إطلاق جهد متجدد في القيادة العالمية للولايات المتحدة. ومع ذلك، يبدو من غير المرجّح أن الاقتصاد الأمريكي، الذي من المتوقع أن يعاني خسارة حوالي 47 مليون وظيفة بحلول نهاية هذا الوباء، سيكون لديه القوة الكافية لإنجاز المهمّة.

إذا حاولت المرشَّحة الثانية، الصين، مساعدة اقتصادات جنوب أوروبا على الوقوف على قدميها، فإن هذا التحرّك سيشكل تحدّيًا للقيادة الأمريكية العالمية. لتوضيح الأمر، من غير المرجَّح أن تضع الدول التي تعاني انخفاض النمو وتواجه مشكلة خلق فرص العمل- خطة جريئة. أخيرًا، ستتطوّع ألمانيا لتحمّل الاتحاد الأوروبي تمامًا إذا نُفِّذت خطة مارشال بوصفها قوة أوروبية. يبدو من غير المحتمل أن تتعامل الحكومة الألمانية مع عبء مالي بحت من دون احتمال حصولها على كرسي القيادة السياسية.

وفقًا لبعض المحللين، سيشهد الاتحاد الأوروبي شيئًا يشبه السنوات الأخيرة للإمبراطورية الرومانية المقدّسة إذا أخفق في التغلب على أزمة التضامن.[24] مع انهيار "المشروع الأوروبي"، ستصل الحركات اليمينية المتطرفة إلى السلطة في العديد من الدول الأعضاء. سينطوي أحد السيناريوهات المحتملة على تقلص الاتحاد الأوروبي على طول المحور بين الشمال والجنوب، وهذا يعني أن الأوروبيين الشماليين والغربيين سيظهرون على شكل اتحاد جديد تحت القيادة الألمانية، بينما سيقترب جنوب وشرق أوروبا من الصين. وفي أيّ حال لا تنطوي فيها أوروبا على تضامن أقوى، فإنّها ستتحول إلى منطقة معرّضة لتأثير روسيا.

خاتمة:

يبقى موضوع ما إذا كان كورونا سيغيّر العالم من نواح عديدة موضوع نقاش ساخن. وسيكون أحد أكثر القضايا أهمية في عالم ما بعد الوباء هو التصورات الأمنية. في هذا الصدد، يمكن أن يشكّل صعود النموذج الأمنيّ خطابًا وممارسةً ورقمنةً- مخاطر جديدة على الحرية. وبوصف المراقبة جزءًا من النموذج الأمني الجديد، فإنها ستصبح مصدر قلق. وهذا لا يقتصر على خطر صعود الأمن، فهناك خطر جدّي آخر يتمثل في اعتبار الأنظمة الاستبدادية نموذجًا، التي منها الصين وروسيا، ويجادل بعض المراقبين بأن الديمقراطيات يمكن أن تتبنى القدرات التأديبية للمراقبة الرقمية والقيود الجديدة باسم الأمن.[25] ويشعر

آخرون بالقلق بشأن المستقبل، حيث اتخذ العديد من الديمقراطيات الغربية إجراءات قاسية، انتهكت حقوق الإنسان والحريات؛ لاحتواء الوباء.

إضافة إلى تأثير الفيروس على إدراك الأمن على النطاق العالمي، سيُعاد تشكيل الاقتصاد والحياة اليومية في السياسة العالمية لما بعد الوباء. يمكن القول: إن الوباء سيعيد تشكيل التراكم الاقتصادي العالمي الذي سيغيِّر في نهاية المطاف طريقة الحياة والتفكير الاقتصادي. إن النموذج الجديد الذي سيجري التعبير عنه حول فكرة الهيكل الاقتصادي سوف يسرِّع التاريخ نفسه. والأهم من ذلك، سيكون التعاون العالمي تحت تحدٍّ أساسي؛ حيث إن الاستجابة الوطنية للوباء كانت الفكرة السائدة؛ لذا سيتشكل العالم بدون التعاون العالمي، من خلال التنافس العالمي على السلطة.

وبدلًا من ولادة نظام عالميّ جديد، من المتوقّع أن ينتشر الاضطراب في فترة ما بعد الوباء. لا يمكن أن يكون هناك نظام جديد على الساحة الدولية من دون توزيع جديد للسلطة، واقتصاد، ومعايير سياسية جديدة. لن تنخرط الدول الفردية في عمليات إعادة تقييم جذرية، ما لم تكن يائسة من التحالفات الجديدة.

قبل حدوث عمليات احتواء للفيروس كانت الأزمة الاقتصادية الناتجة بالفعل على رأس أولويات القادة السياسيين في جميع أنحاء العالم. وبالرغم من أن العلماء حذّروا من موجات ثانية وثالثة من العدوى، كان السياسيون يخشون من أن الانهيار الاقتصادي سيغذّي حالة جديدة من عدم اليقين. في الوقت الذي كان فيه كورونا يقتل حوالي 5000 ضحية يوميًّا، أعلن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب أن بلاده متفائلة بشأن عدد القتلى المقدّر ونزول المنحنى. مشيرًا إلى أنّ إغلاق الاقتصاد الأمريكي لفترة طويلة من الزمن هو مسار عمل غير مستدام، وكشف ترامب النقاب عن خطة من 3 خطوات لتخفيف التدابير.[26]

كان هناك ميل مماثل في الدول الأوروبية، بما في ذلك ألمانيا، حيث أعلنت المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل أن حكومتها ستخفف تدريجيًّا من التدابير، التي كانت سارية منذ 21 آذار (مارس) 2020[27]. تشير هذه الخطوات إلى أن القادة القوميين كانوا قلقين للغاية بشأن فترة ما بعد الوباء، وكانوا على استعداد لتشديد وتخفيف التدابير بشكل دوري لمحاربة فيروس كورونا من دون شلّ اقتصاداتهم. من الواضح أن الاقتصاد سيكون ساحة المعركة الأولى لمنافسة القوى العظمى، التي من شأنها أن تزداد حدّة بعد جائحة كورونا.

الهوامش والمراجع:

1. للاطلاع على مزيد من الانطباعات الأولية من كبار الخبراء في مختلف التخصصات حول استعادة سلطة العلم، رقمنة الطب واتساع فجوة الدخل، انظر:
"Coronavirus Will Change the World Permanently. Here's How," POLITICO, 19 March 2020, https://www.politico.com/news/magazine/202019/03//coronavirus-effect-economy-life-society-analysis-covid-135579.
2. Colin H. Kahl and Ariana Berengaut, "Aftershocks: The Coronavirus Pandemic And The New World Disorder", War on The Rocks, 10 April 2020, https://warontherocks.com/202004//aftershocks-the-coronavirus-pandemic-and-the-new-world-disorder/
3. Tod Lindberg, "The Return of the State," Commentary, 15 April 2020, https://www.commentarymagazine.com/tod-lindberg/the-return-of-the-state-coronavirus/.
4. Robert D. Kaplan, "Coronavirus Ushers in the Globalization We Were Afraid Of," Bloomberg, 20 March 2020.
5. Richard Fontaine, "Globalization Will Look Very Different After The Coronavirus Pandemic," Foreign Policy, 17 April 2020.
6. Murat Yeşiltaş, "Yeni Dünya Düzeni Beklentisi Gerçekçi mi?" [Is the expectation of a new world order realistic?] Sabah, 11 April 2020.
7. Joseph S. Nye JR, "No, the Coronavirus Will Not Change the Global Order," Foreign Policy, 16 April 2020.
8. Richard Haass, "The Pandemic Will Accelerate History Rather Than Reshape It, Not Every Crisis Is a Turning Point," Foreign Affairs, 7 April 2020.
9. Robert D. Kaplan, "Why the pandemic should transform the way America thinks about war" Washington Post, 8 April 2020.
10. Philip H. Gordon, "America First" Is a Dangerous Fantasy in a Pandemic, Foreign Aid and Global Leadership Will Be Integral to Any Solution," Foreign Affairs, 4 April 2020.
11. Kurt M. Campbell and Rush Doshi, "The Coronavirus Could Reshape Global Order," Foreign Affairs, 18 March 2020.
12. "The coronavirus crisis is turning Americans in both parties against China," Washington Post, 8 April 2020.
13. For the debate on the World Health Organization, see Kılıç Buğra Kanat, "Why is there a debate about WHO today", Daily Sabah, 18 April 2020.
14. "Trump halts funding to World Health Organization," Politico, 14 April 2020. https://www.politico.com/news/202014/04//trump-world-health-organization-funding-186786
15. "Emmanuel Macron says it is time to think the unthinkable," Financial Times, 16 April 2020. https://www.ft.com/content/3ea8d7907-fd111-ea-8fdb-7ec06edeef84
16.

17. Tung Chneg-Cia and Alan H. Yang, "How China is Remaking the UN in its Own Image," The Diplomat, 9 April 2020.
18. Joseph, S. Nye Jr., "Why the Coronavirus Is Making U.S.-China Relations Worse," The National Interest, 3 Nisan 2020.
19. "Beat the virus first, then say 'goodbye to EU' if necessary, Italy's Salvini says," Daily Sabah, 27 March 2020. https://www.dailysabah.com/world/europe/beat-the-virus-first-then-say-goodbye-to-eu-if-necessary-italys-salvini-says
20. "İtalya'dan Kovid-19'a karşı 'ekonomik dayanışma' göstermeyen AB'ye tepki" [Italy reacts against the European Union for failing to show 'economic solidarity' against COVID-19], Anadolu, 30 March 2020.
21. "İspanya Başbakanı: Avrupa'nın geleceği tehlikede" [Spanish Prime Minister: Europe's future is at risk], Hürriyet, 05 April 2020.
22. "Fransa Cumhurbaşkanı Macron: Çin'de Kovid-19'la ilgili bilmediğimiz şeyler oldu" [French President Macron: Something we don't know happened regarding COVID-19 in China], Anadolu, 17 April 2020.
23. "EU's von der Leyen calls for 'Marshall Plan' for Europe", Deutsche Welle, 05 April 2020.
24. John Gray, "Why this crisis is a turning point in history," New Statesman, 1 April 2020.
25. Nicholas Wright, "Coronavirus and the Future of Surveillance: Democracies Must Offer an Alternative to Authoritarian Solutions," Foreign Affairs, 6 April 2020.
26. "ABD'de virüs önlemlerinin 3 aşamalı olarak gevşetilmesi planı" [In the United States, a three-step plan to ease virus precautions], Anadolu, 17 April 2020.
27. In Germany, some businesses resumed operations on 20 April and schools reopened on 4 May. See: "Almanya'da Kovid-19 tedbirleri kademeli olarak gevşetilecek" [Germany to gradually ease COVID-19 precautions], Anadolu, 15 April 2020.